ISSN: 1810 - 8237

يـونـيـفـوك
المركز الدولي
للتعليم والتدريب التقني والمهني

ملحق رقم 5/ 2004
Supplement 5/2004

منتدى يونيفوك - 5
UNEVOC Forum - 5

عدد خاص

إجتماع اليونسكو الدولي للخبراء:
«التّعلم للعمل، والمواطنة، والاستدامة»
بون، ألمانيا، 25 – 28 تشرين الأول/أكتوبر 2004

اليونسكو توجّه تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني لتتوافق مع الطلب - اجتماع بون (سيؤل + 5) لتقييم الانجازات

موهان بيريرا
رئيس قسم التعليم التقني والمهني
اليونسكو – باريس

>> تم تحديد هدفان عامان لاجتماع الخبراء الدولي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني الذي تنظّمه اليونسكو حول «التعلّم للعمل، والمواطنة، والاستدامة»، في بون – ألمانيا من 25 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2004 بالتعاون الوثيق مع حكومة ألمانيا. أولاً، سوف يسعى الاجتماع إلى تقييم مدى استفادة الدول الأعضاء من الدور الذي أدّته اليونسكو خلال السنوات الخمس الماضية لجهة وضع المعايير في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. وسوف يرفع التقرير الخاص بنتائج هذا التقييم إلى إحدى هيئات المنظّمة ألا وهو المجلس التنفيذي. ثانياً، سوف يطلق الاجتماع النقاش حول دور التعليم والتدريب التقني والمهني ومساهمته في التنمية المستدامة حول العالم. وسوف يشدّد على أهمية وضع التعليم والتدريب التقني والمهني في جوهر التربية على التنمية المستدامة. كما يتوقّع أن يفضي الاجتماع إلى وضع برنامج عمل خاص بالتعليم والتدريب التقني والمهني في إطار عقد الأمم المتحدة للتربية للتنمية المستدامة.

وسيندرج اجتماع بون ضمن اجتماعات اليونسكو من الفئة السادسة. فسيقوم المدير العام للمنظمة، بموجب الأنظمة التي ترعى هذه الفئة من الاجتماعات، بدعوة المشاركين على أساس أهميّتهم كخبراء فنيين في مجال اختصاصهم. ويتوقّع أن يشارك في الاجتماع حوالى 120 خبيراً.

فيما تركّز المقالة الصادرة في العدد رقم 4 من منتدى يونيفوك على الدور والمساهمة التي يتعيّن على التعليم والتدريب التقني والمهني أن يضطلع بهما في مجال التنمية المستدامة، تصف المقالة هذه خلفية تقييم سياسة تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني الأخيرة في الدول الأعضاء الذي سيبلغ ذروته في خلال اجتماع بون. كما تشرح باقتضاب مضمون جلسات الاجتماع المخصّصة للتقييم.

وضع المعايير

>> يكمن أحد الأدوار التي تضطلع بها اليونسكو في وضع المعايير الدولية. فتؤدّي المنظمة هذا الدور من خلال تعريف الدول الأعضاء فيها بالمعايير والممارسات الدولية الصحيحة في مجالات اختصاصها. ويتم التعريف عادة بهذه المعايير والممارسات عبر الأجهزة التقنينية أو الوثائق الخاصة بوضع المعايير. ولليونسكو، في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني جهازان تقنينيان هما: اتفاقية التعليم التقني والمهني (1989)، والتوصية المنقّحة حول التعليم التقني والمهني (2001).

وقد طبّقت اليونسكو، على مدى أكثر من خمسة عقود، برنامجاً فعّالاً للتعليم والتدريب التقني والمهني شمل مكوّناً غايةً في الأهمية خاصاً بوضع المعايير. وقد تمّ تحديث هذا البرنامج بشكل دوري، إلاّ أنّه بحلول القرن الحادي والعشرين فرضت التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية التي طرأت تأمين توافق نطاقه أوسع حول الاتّجاه الذي على التعليم والتدريب التقني والمهني أن يسلكه. فقد تنحّت، في بعض أنحاء العالم، الحكومات الديكتاتورية فاسحةً المجال أمام حكومات أكثر ليبرالية، وغيّرت التطورات التكنولوجية طبيعة العمل في أجزاء أخرى من العالم، كما سرّعت التطوّرات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال خطى العولمة، وتوسّعت الفروقات لجهة الازدهار بين البلدان وحتّى ضمن البلد نفسه. كما تغيّرت، في الفترة عينها، طلبات سوق العمل. وبما أنّ التعليم التقني والمهني هو الفرع من التعليم الذي يعنى بطريقة مباشرة باكتساب المعرفة والمهارات المطلوبة لعالم العمل، فإنّه أكثر فأكثر عرضةً لتحدّي التكيّف مع احتياجات سوق العمل المتنوّعة والدائمة التغيّر. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التعليم التقني والمهني مسؤولاً عن التنمية الشخصية لمتعلّميه، الشباب والكبار معاً، وعن مشاركتهم الفعّالة في المجتمعات التي تصبح أكثر تكافلاً وتعقيداً.

مؤتمر سيؤل

>> في هذا السياق، تمّ عقد المؤتمر الدولي الثاني حول التعليم التقني والمهني في سيؤل في نيسان/أبريل 1999 بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية كوريا. وقد كان محور مؤتمر سيؤل: «التعلّم والتدريب مدى الحياة: جسر نحو المستقبل». وقد جمع أكثر من 700 مشارك من 130 بلداً بما في ذلك 40 وزير تربية، لمناقشة طريقة تكييف التعليم التقني والمهني للردّ على تحديات عالم العمل في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وتطرّقت المناقشات، بالإضافة إلى ضرورة تحسين نوعية برامج التعليم والتدريب التقني والمهني ومواءمتها، إلى مسائل متعدّدة، بعضها جديدة في مجال التعليم التقني والمهني، وبعضها قديمة لكنّها تحتاج إلى أن تعالج بطريقة أكثر فعالية. وقد ساد الشعور بأنّه على التعليم التقني والمهني أن يعمل كجهاز للتماسك الاجتماعي وأن يعنى باحتياجات الشباب الذين استبعدوا عن الدمج التربوي، بخاصّة من خلال تزويدهم بالتدريب العملي الذي يمكّنهم من المشاركة في الأنشطة المدرّة للدخل. وقد تمّ التشديد على أهمية التعليم التقني والمهني غير النظامي (أو غير الموفّر ضمن مؤسسة) للشباب في البلدان النامية. وقد ساد كذلك الشعور بأنّه يتعيّن اعتبار التعليم التقني والمهني جزءاً لا يتجزّأ من التعليم للجميع مدى الحياة. ويتوقّع أن يطوّر التعليم التقني والمهني قواسم مشتركة مع أقسام التعليم الأخرى وأن يبني ممرات مفتوحة في ما بينها، مع الحرص على أن تكون إعادة التدريب متوافرة للأشخاص الذين سبق أن دخلوا عالم العمل.

كما شدّد مؤتمر سيؤل على ضرورة أن يسعى التعليم التقني والمهني بطريقة فعّالة إلى مشاركة المجموعات التي بقيت مستبعدة مثل الأقليات الإثنية، والمجتمعات المحلية التقليدية، واللاجئين، والمعوّقين، والمقاتلين القدامى في مراحل ما بعد النزاع. وقد تمّ الإعلان بوضوح عن الحاجة إلى تخطّي النماذج المقولبة لجهة الجندر في التعليم التقني والمهني من خلال دمج الفتيات والفتيان في كافّة المواد. وتم التشديد على ضرورة زيادة مرونة البرامج إلى أقصى حدد ممكن من خلال توفيرها عبر التعلّم المفتوح والتعلّم عن بعد، بخاصة لمصلحة المجتمعات المحلية في المناطق النائية. وقد تمّ الاتفاق على نطاق واسع على أنّه بإمكان تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتّصال أن تساعد على تحسين نوعية برامج التعليم التقني والمهني، بالإضافة إلى ضرورة توفيرها لعدد أكبر من المتعلّمين. في الوقت عينه، على التعليم التقني والمهني أن يرسّخ في خرّيجيه وممارسيه الحاجة إلى العمل بطرق تساهم في تأمين التنمية المستدامة الصحيحة على المستوى البيئي. إضافةً إلى ذلك، ونظراً إلى أنّ التعليم والتدريب جزأان يكمّلان بعضهما بعضاً من عملية التحضير لعالم العمل ويتعيّن اعتبارهما عمليتين متميّزتين، فقد اقترح المشاركون أن تعكس المصطلحات المستخدمة هذا الواقع. وتمّ التوافق على أنّ التعليم والتدريب التقني والمهني هو المصطلح الأكثر ملاءمةً في هذا المجال. وتمنّى المشاركون أن يساعد هذا المصطلح على تعزيز التعاون بين وزارتي التربية والعمل في الدول الأعضاء وبين منظمتي الأمم المتحدّة المعنيتين ألا وهما اليونسكو ومنظمة العمل الدولية.

وقد أقرّ المشاركون بأنّ مسؤولية جعل نظام التعليم والتدريب التقني والمهني موائماً وفعّالاً في كلّ بلد ينبغي أن تقع على عاتق سلسلة واسعة من الجهات المعنية. وعلى كلّ من الحكومة، وأرباب العمل، والمجتمع المحلي أن يشارك في تحمّل هذه المسؤولية بدرجات متنوّعة وفقاً للحاجة الوطنية أو المحلية. وقد جرى نقاش موسّع حول دور الحكومة في عدد كبير من البلدان، على الرغم من أنّ القطاع العام لا يزال يعتبر الموفّر الأساسي للتعليم والتدريب التقني والمهني النظامي. وقد تمّ التوافق على أنّ توفير القيادة والرؤية، وتسهيل وتنسيق وإرساء عملية ضمان النوعية والحرص على أن يكون التعليم والتدريب التقني والمهني متاحاً للجميع، هو الدور الأهم الذي تضطلع به الحكومة في الاقتصاديات الموجّهة نحو السوق.

تحديث الأدوات المعيارية

>> أفضى مؤتمر سيول إلى سلسلة من التوصيات حول هذه المسائل ووجهها إلى المدير العام لليونسكو. وقد تمّت مناقشة هذه التوصيات في خلال الجلسة الثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في خلال العام نفسه (1999). فاستخدمت المنظمة بعد ذلك هذه التوصيات كأساس لتحديث جهازها التقنيني أي التوصية المنقّحة حول التعليم التقني والمهني التي تم اعتمادها في العام 1962 ونُقّحت في العام 1974. واعتمد المؤتمر العام لليونسكو الجهاز التقنيني هذا في خلال دورته الحادية والثلاثين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 كتوصية منقّحة حول التعليم التقني والمهني (2001)، وذلك بعد المشاورات بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الأساسية العاملة في هذا المجال.

فتمثّل التوصية المنقّحة التي وضعت بعد مشاورات موسّعة مع الخبراء الفنيين، والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، مجموعة معايير وممارسات موثوقة ومعترف بها دولياً في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. وقد كان الهدف الأساسي من هذا التمرين توفير مجموعة معايير وممارسات موثوقة يمكن للدول الأعضاء أن تطبّقها في أنظمتها الوطنية الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني. ويتوقّع أن تشكّل التوصية المنقّحة مصدراً فعالاً لتحسين أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني وتحديثها وجعلها أكثر مواءمة لطلبات عالم العمل الدائمة التغيّر، وذلك لأنّ هذه التوصية توفّر معايير خاصة بأغلبية مواد التدريس.

التعليم والتدريب للعمل - التعاون بين اليونسكو ومنظمة العمل الدولية

>> نظراً إلى الطبيعة التكاملية بين التعليم والتدريب في التعليم والتدريب التقني والمهني وإلى حاجة وزاراتي التربية والعمل إلى التعاون على إدارة أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني الوطنية، قرّرت اليونسكو ومنظمة العمل الدولية إصدار توصية اليونسكو المنقّحة واستنتاجات منظمة العمل الدولية الخاصة بتدريب الموارد البشرية وتنميتها التي اعتمدها المؤتمر الدولي حول العمل في دورته الثامنة والثمانين في العام 2000، ضمن منشورة واحدة. وقد نشرت هذه المنشورة أو هذا الكتيّب بعنوان التعليم والتدريب التقني والمهني للقرن الحادي والعشرين – توصيات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية في العام 2002، ووزّع على الدول الأعضاء في المنظمتين. وقد تمكّنت بذلك الجهات المعنية بالتعليم والتدريب التقني والمهني جميعها من الحصول على سلسلة المبادئ التوجيهية الخاصة بالتعليم والتدريب لعالم العمل داخل المؤسسات، وفي القطاع غير النظامي، وفي موقع العمل كاملةً.

وبهدف جعل تأييد توصيات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والترويج لها وتطبيقها في

أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني أكثر فعالية، أطلقت اليونسكو، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ندوات تدريب إقليمية وشبه إقليمية لواضعي السياسات وصانعي القرارات الرفيعي المستوى. وقد كان المشاركون في الندوات في أغلبيتهم مسؤولين رسميين في وزارات التربية ولهم سلطة تطبيق عملية تطوير السياسة. كما تمّ تمثيل وزراء العمل في بعض المناطق. وقد تمّ عقد ندوات من العام 2002 وحتى منتصف العام 2004 من أجل بلدان آسيا، والمحيط الهادئ، وروسيا، وكومنويلث الدول المستقلة، وأميركا اللاتينية، والدول العربية، وأفريقيا الغربية وآسيا الوسطى. وتتوقّع اليونسكو أن تعقد ندوات مماثلة لبلدان إفريقيا الجنوبية والشرقية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد حقّقت ندوات التأييد غايات متنوعّة. فزادت وعي مجموعة أوسع من واضعي السياسات المعنيين بالتعليم والعمل في القطاعات المختلفة حول توافر معايير وممارسات معترف بها دولياً في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. كما شكّلت هذه الندوات تمارين لبناء قدرات هؤلاء الرسميين، وساعدت على تمكينهم من البدء بتطبيق التحديثات الخاصّة بالسياسة في أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني الوطنية، من خلال استخدام التوصيات كمواد مرجعية ومبادئ توجيهية.

التحضير لاجتماع بون

>> سوف يشكّل اجتماع اليونسكو التقني حول «التعلّم للعمل، والمواطنة، والاستدامة» (أو إجتماع سيؤل + 5) الذي يأتي بعد خمسة أعوام على انعقاد مؤتمر سيؤل، حدثاً تقييمياً لتحديد مدى استفادة الدول الأعضاء من توصيات مؤتمر سيؤل ومن توصية اليونسكو المنقّحة. بعبارة أخرى، سوف يجيب الاجتماع عن السؤال الآتي: هل ساعدت مجموعتي التوصيات هاتين البلدان على وضع سياسة وممارسة تعليم تقني ومهني جديدتين تهدفان إلى تحضير الشباب والكبار تحضيراً أفضل لدخول عالم العمل؟ لمعرفة ذلك، نظّمت شعبة اليونسكو الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني مسحاً في الدول الأعضاء جميعها. ولم يكن الهدف من هذا المسح أن يشكّل تمريناً شاملاً لجمع الإحصاءات، بل صمّم بهدف الحصول على معلومات أوّلية ونوعية حول عملية تطوير السياسة في مجالات التعليم والتدريب التقني والمهني الواسعة المختارة، مثل الالتحاق والعدالة. وقد تألّف المسح من استمارة أرسلت إلى اللجنة الوطنية لليونسكو في كلّ بلد وطلب إلى اللجنة الوطنية أن تقوم بتوجيه هذه الاستمارة إلى السلطات الوطنية القادرة على توفير المعلومات المطلوبة.

ولقد كانت ردود الدول الأعضاء على هذا المسح مشجّعة. فأجابت نسبة عالية من البلدان على الاستمارة بكثير من التفاصيل. وأشار عدد المسحات التي أعيدت إلى اليونسكو إلى الأهمية التي يوليها كلّ من البلدان المتطورة والنامية للتعليم التقني والمهني لتحضير القوة العاملة لمواجهة المستقبل. وقد أرسل عدد كبير من البلدان نسخاً عن الوثائق الاستراتيجية التي وضعتها مؤخّراً لجعل برامج التعليم والتدريب التقني والمهني أكثر مواءمةً لطلبات عالم العمل.

وسوف تحلّل اليونسكو الاستمارات التي أعيدت إليها وتولّفها ضمن ملخصات محاولةً توفير لمحة عامة عن وضع عملية تطوير السياسة في هذه البلدان. ومن الضروري أن تكون التحاليل بسيطة، فلا يتعين أن تكون نقدية ولا يتعيّن عليها أن تقدّم وجهات نظر بل يقتصر دورها على مجرد التحقّق من البلدان التي استفادت أو تأثرّت بمبادرات اليونسكو الخاصّة بوضع المعايير ومن عددها، ومن الصعوبات التي واجهتها عند تطبيق عملية التطوير، ومن التحديثات الناجحة في هذا المجال. وسوف تشكّل التحاليل أساساً للنقاشات في خلال الجلسات العشر الممتدّة على تسعين دقيقة في اجتماع بون الذي سيخصّص لتقييم عملية تطوير السياسة. وسوف تسنح الفرصة أمام البلدان التي وضعت سياسة جديدة لتشاطر تجربتها مع البلدان الأخرى، بخاصّة تلك التي تعيش وضعاً إنمائياً مماثلاً.

الجلسات الموضوعية

>> سوف تركّز كلّ جلسة من الجلسات العشر الممتدة على تسعين دقيقة والمخصصة لتقييم التقدّم المنجز منذ مؤتمر سيول على محور واسع مثل توسيع الالتحاق، وتكييف التعليم والتدريب التقني والمهني مع طلبات سوق العمل، والمهارات للمستقبل، وتطوير المهارات للحد من الفقر، والتعليم والتدريب التقني والمهني لمراحل ما بعد النزاع، وقياس أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني. ولن تشكّل تقارير الدول الشاملة الخاصة بهذه المحاور الجزء الأساسي من النقاشات. لكن، سوف يطلب من بلدين أو ثلاثة بلدان تقديم عروض موجزة (من 5 دقائق) حول سياساتها التحديثية المرتبطة بمحور النقاش. وسوف يتّخذ القرار الخاص بدعوة بلد ما للتحدّث على أساس الاستمارة التي ملأها كلّ بلد.

وسوف يضع الأشخاص المرجعيون في اليونسكو أنفسهم بتصرّف المشاركين لتزويدهم بوجهات نظر إضافية ولتوجيه النقاش عندما يتم إطلاقه. ويتوقّع أن تكون الجلسات الأساسية غاية في التفاعلية حتّى يتم السماع إلى أوسع مجموعة ممكنة من وجهات النظر.

التعليم للجميع (EFA) - الهدف الثالث

>> اجتمع المجتمع الدولي، بعد عام على انعقاد مؤتمر سيؤل، في دكار، السنغال، في إطار المنتدى العالمي للتربية الذي كان الهدف منه رصد التقدّم الذي أنجز في عملية التعليم للجميع. وقد اقترح منتدى دكار للتربية أن تعمل الجهات المعنية بالتربية على تحقيق الأهداف الستة التي تشكّل المعالم الخاصة بقياس الجهد المبذول نحو تحقيق التعليم للجميع. ويعنى الهدف الثالث من هذه الأهداف بتزويد الشباب والكبار بفرص التعلّم الآيلة إلى اكتساب المهارات الحياتية التي يحتاجونها. وتشمل المهارات الحياتية، في عدد كبير من المجتمعات، سلسلة من الكفايات والمهارات، المعرفية، والنفسية، والعملية المطلوبة لممارسة عمل مدرّ للدخل ممارسة فعالة. بعبارة أخرى، على المهارات الخاصة بسبل كسب العيش أن تشكّل جزءاً من المهارات الحياتية.

وبما أنّ التعليم والتدريب التقني والمهني معني أوّلاً بتزويد الشباب والكبار بالمهارات الضرورية لكسب العيش، فإنّ للتعليم والتدريب التقني والمهني دوراً حيوياً يؤدّيه في عملية التعليم للجميع. إضافةً إلى ذلك، سوف تؤدّي الزيادة في الالتحاق بالتعليم الابتدائي في البلدان النامية كنتيجة لمبادرة التعليم للجميع، إلى زيادة عدد الشباب الذين يبحثون عن فرص الاستمرار في التعلّم أو ممارسة عمل

مدرّ للدخل. ونظراً إلى أنّ بعض البلدان لن تتمكّن من توفير التعليم الثانوي لخريجي التعليم الابتدائي هؤلاء، فتبرز الحاجة الماسّة لبرامج تنمية مهارات العمل.وهذا تحدٍّ آخر لمجال التعليم والتدريب التقني والمهني.

وتعتبر البرامج التي تحضّر سكان الريف لممارسة عمل مدرّ للدخل مرتكز على الزراعة أو على الحرف التقليدية حيوية للتعليم والتدريب التقني والمهني في عدد كبير من البلدان. ويسود الشعور بأنّ مثل هذه البرامج سوف تساعد سكّان الريف على الحدّ من فقرهم من دون الحاجة إلى ترك مجتمعهم المحلي بحثاً عن العمل في المراكز المدنية.

وفي محاولةٍ أوسع لتمكين بعض هذه المجموعات المستبعدة، مثل الفتيات في بعض المجتمعات المحلية الفقيرة، وسكان الريف، والمعوّقين، قام برنامج اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني ومعهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي، خلال السنوات الماضية، بتأييد إدراج برامج تنمية المهارات ضمن الخطط الوطنية للتعليم للجميع. وقد تمّ تنفيذ تمارين بناء القدرات في عدد من البلدان الأقلّ نمواً بهدف تدريب واضعي السياسات وصانعي القرارات على إدراج تنمية مهارات كسب العيش في التعليم الأساسي. فسيشكّل بالتالي الربط بين التعليم والتدريب التقني والمهني وعملية التعليم للجميع إحدى المسائل الأساسية التي يتعيّن مناقشتها خلال اجتماع بون.

يونيفوك

المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني – بون: النسخة العربية تصدر بالتعاون مع مكتب اليونسكو الاقليمي – بيروت

إن منتدى يونيفوك هو ملحق لنشرة اليونسكو- يونيفوك ويصدر باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والبرتغالية والاسبانية على النحو التالي:

<< **نسخ مطبوعة**؛

<< **نسخ رقمية** بواسطة Adobe Acrobat (على شكل PDF)؛

<< **على الموقع**:

www.unevoc.unesco.org/bulletin

ويمكن نسخ وإعادة طبع وتوزيع النشرة مجّاناً، كاملاً أو جزئياً شرط ذكر المصدر.

الناشر: المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني – بون (مركز اليونسكو- يونيفوك الدولي).

المحرر: السيدة ماريان ميشكي

مساعدة المحرر: السيدة جرترود أوف ديرماوير

الترجمة العربية: السيد سليمان سليمان

إن المؤلفين مسؤولين عن اختيار وعرض الوقائع الواردة في نشرة منتدى – يونيفوك وعن الأفكار المعبّر عنها في النشرة، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء اليونسكو ولا تلزمها.

إن الأسماء المستعملة أو البيانات الواردة في هذه النشرة لا تعبّر إطلاقاً عن رأي اليونسكو حول الوضع القانوني لأي بلد، مقاطعة، مدينة، أو منطقة، أو سلطات فيها، أو حدودها الوطنية، ضمن المجال المحدد والمتعارف عليه.

القياس

<< يكمن أحد أهم أهداف الجلسات الأساسية في تعزيز ثقافة القياس في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. إلاّ أنّ قياس وإدارة أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني يشكّل تحدياً هاماً، نظراً إلى الطبيعة المتنوّعة لهذا التعليم في أغلبية البلدان. ففي البلدان النامية والبلدان في المرحلة الانتقالية، يؤدّي توافر اقتصاد واسع غير نظامي يعتمد على العاملين الذين تم تدريبهم خارج إطار التعليم والتدريب النظامي إلى مضاعفة المشكلة. فندعو إلى اعتماد طرائق تقييم جديدة، حتّى ولو كان من الضروري الحصول على تقديرات خاصة بالاحتياجات الخاصة بأعداد المتعلّمين، والمدرّبين والمهارات. وسوف يعرض معهد اليونسكو للإحصاءات في اجتماع بون المنهجية المستخدمة حالياً لقياس أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول الأعضاء. ونأمل بأنّ يثير العرض العام هذا النقاش حول طرائق القياس الفعالة خلال الجلسات الأساسية، بخاصة في ما يتعلق بالتعليم والتدريب التقني والمهني في السياق غير النظامي. وسوف ينظر معهد اليونسكو للإحصاءات في الاقتراحات الجديدة الموثوقة في إطار تمارينه المستقبلية الخاصة بجمع البيانات. وقد يتم اعتماد الطرائق الجديدة هذه لتقييم أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني تحضيراً لاجتماعات مستقبلية لليونسكو.

الاستنتاجات

<< من المتوقّع أن يؤدي جوهر المناقشات في الجلسات المعنية بسياسات التعليم والتدريب التقني والمهني إلى رسم الوضع الحالي في الدول الأعضاء المختلفة. كما يتوقّع أن تحدّد نقاشات الجلسات حول التنمية المستدامة أولويات التعليم التقني والمهني ومسؤولياته في حال أراد المساهمة في توفير عصر يستفيد فيه الجميع من التنمية، وتستخدم الموارد فيه بطريقة عادلة ولا يثير فيه الفقر والحرمان الاضطرابات الاجتماعية. ويفرض ذلك على التعليم والتدريب التقني والمهني أن يؤدّي دوراً بالغ الأهمية لجهة أعمدة التنمية المستدامة الثلاثة جميعها وهي الاقتصاد، والبيئة والمجتمع.

إعلان بون

<< سوف يؤدّي أسلوب العمل في مجموعات المناقشات – حول الوضع الراهن، و«خريطة الطريق» للاستدامة في المستقبل – إلى صياغة إعلان بون في اليوم الأخير من الاجتماع، وهو إعلان سوف يحدّد دور التعليم والتدريب التقني والمهني ومساهمته في التنمية المستدامة. وسيرافق إعلان بون مسودة خطّة عمل تصف الخطوات الضرورية لتنفيذه، ومنها وضع التعليم والتدريب التقني والمهني في جوهر مبادرات التربية للتنمية المستدامة.

أما الأنشطة التي يتعيّن على مقرّ اليونسكو، والمركز الدولي للتعليم والتدريب التقني في بون، والمعاهد المتخصّصة، والوكالات الشريكة القيام بها لتنفيذاً إعلان بون وخطة عمله، فستشكّل المساهمة الدائمة في عقد الأمم المتحدة للتربية للتنمية المستدامة الذي سيبدأ في العام 2005.